



إحتفال

تدشين منظومة الصرف الصحي في البترون



دشن وزير الطاقة والمياه سيزار ابي خليل، مشروع محطة المعالجة ومنظومة الصرف الصحي في نطاق بلديتي شكا وأنفه، الذي نفذ بموجب قرض ميسر من السفارة الفرنسية في اطار بروتوكول التعاون لتمويل بناء محطة التكرير ثم قدمت قرضاً عبر الوكالة الفرنسية للتنمية لتمويل بناء الشبكات، كما ساهمت الحكومة اللبنانية بتمويل أكثر من نصف كلفة المشروع وفي تمويل كلفة التشغيل والصيانة، وحضر الإحتفال وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل، ممثل السفير

• إزاحة الستارة عن اللوحة التذكارية.

الفرنسي ايمانويل بون رئيس الوكالة أوليفر راي، المدير العام للموارد المائية والكهربائية الدكتور فادي قمير، رئيس مجلس الانماء والاعمار المهندس نبيل الجسر ورؤساء بلديات ومخاتير وفاعليات من شكا وأنفه وبلدات قضاء الكورة ومدعوين. بعد التشيدين اللبناني والفرنسين القى رئيس مجلس الإنماء والإعمار نبيل الجسر كلمة ومما جاء فيها: «أن تأتي متأخرين أفضل من ألا تأتي أبداً. هذا المشروع الحيوي سيساهم في معالجة مشكلة بيئية مزمنة.. وقد أعطانا جميعاً درساً مفاده أنه لا يجوز إطلاق تنفيذ اي مشروع قبل توفر كامل التمويل وتأمين الاستملاك وتوفير فرص نجاحه كافة. فمحطة التكرير التي أنجزت من سنوات لم نستطع تشغيلها بسبب التأخر في تنفيذ الشبكات والوصلات المنزلية...».

باسيل

واختتمت الكلمات مع وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل ومما قاله: «هذا المشروع لم ينجز لولا جهود أشخاص كثر سبقونا وعملوا على مدى سنوات، هم بدأوا ونحن أكملنا، وهذه المحطة انتهى العمل بها في العام ٢٠٠٦ وانتظرنا ١٢ عاما لتشغيلها، ١٢ عاما من الاستثمار المجدد، وعلى رغم كل عمليات الدفع لتنفيذ محطات الضخ والشبكات حولها، اليوم اصبحت قيد التشغيل...».

تجدر الإشارة الى أنه سبق احتفال التدشين إزاحة الستار عن لوحة تذكارية عند مدخل المحطة، ثم كانت جولة للحاضرين إستمعوا فيها الى شرح عن مراحل التنفيذ وعمل المحطة.

راي

ثم ألقى رئيس الوكالة الفرنسية للتنمية أوليفر راي أكد فيها أن هذا المشروع هو «نموذجاً لسلسلة محطات تكرير سيتم تنفيذها في لبنان، ولا يزال هناك عمل يتعين علينا القيام به بشكل جماعي وخصوصاً نحن على عتبة بضعة أشهر من مؤتمر باريس الخاص بلبنان والذي سينتج منه صندوق لجذب المستثمرين الدوليين».

أبي خليل

وتلاه وزير الطاقة والمياه سيزار ابي خليل ومما قاله: «لا يمكن إنشاء منظومة صرف صحي من دون أن نبدأ من

توسيع أوتستراد جونية الى النور



● ٣٠ قرار إستملاك لأوتستراد جونية.

كشف وزير الأشغال العامة والنقل يوسف فينيانوس عن شركة ألمانية قدمت مشروعاً لحفر الجبل من نهر الكلب إلى نهر إبراهيم من أجل التخفيف من زحمة السير على الطرقات الدولية شمالاً وجنوباً، وفيما أشار إلى صدور ٣٠ قرار إستملاك يتعلق بمشروع توسيع طريق بيروت جونية، لفت إلى أن مجلس الإنماء والإعمار تلقى قرصاً بقيمة ٨٧ مليون يورو من أجل توسيع هذه الطريق، وأن ٢٦ مليون يورو منها مخصصة للاستثمارات في هذه المنطقة. وقال إن إعادة تسيير القطار في بيروت يكلف الدولة ٣ مليارات دولار وهي عاجزة عن دفع هذه الكلفة، لهذا فإن قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص هو الحل والمدخل لكل إصلاح.

تقدم العمل في طريق درعون - حريصا



● موعد الإنجاز في نيسان المقبل.

تواصل شركة حنا خوري وإخوانه تنفيذ أشغال تأهيل وتوسيع طريق درعون - حريصا (Package I b) التي إنطلقت منذ تبليغها أمر المباشرة بالعمل في الأول من شهر أيلول ٢٠١٦ بإشراف الإستشاري دار الهندسة نزيه طالب وشركاه، على وتيرتها حيث سجل تقدم العمل لغاية اليوم حوالي ٤٠ في المئة فيما بلغت نسبة تقدم الأشغال في بناء جدران الدعم لتوسيع الطريق من أسفل الوادي المحازي للطريق العام من جهة اليمين حوالي ٧٠٪، كما بدأ المقاول التحضير لأشغال بناء الطريق وسط غابة الصنوبر، حيث سيتم إلغاء المنعطفات الضيقة بحيث ستصبح الطريق لدى إنجاز المشروع مستقيمة. تبلغ كلفة الأشغال التي سيتم تنفيذها خلال شهر نيسان هذا العام حوالي ٧,٥٣ ملايين دولار أميركي متضمنة الضريبة على القيمة المضافة وكلفة أعاب الإشراف على تنفيذ الأشغال.

يذكر أن مشروع تأهيل وتوسيع طريق درعون - حريصا

الذي جرى تلزيمة من قبل مجلس الإنماء والإعمار بصفته الجهة المسؤولة عن تنفيذه، يهدف إلى تطوير وتحسين حركة الانتقال لأهالي هاتين البلديتين والزائرين لمزارع معبد سيدة لبنان التي تشهد طوال العام ضغطاً واختناقات مرورية وبالتحديد في شهر أيار لكونه مكرساً لتكريمها.



بيئة

توسيع الكوستابرافا ومطمر صحي في طرابلس



• توسيع مطمر الكوستابرافا.

وافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١١/١/٢٠١٨ على عددٍ من القرارات التي تتناول موضوع النفايات والمطامر ومنها:

– الموافقة على اقتراح مجلس الإنماء والإعمار توسيع مطمر الغدير، أي الكوستابرافا، وفقا للبيانات والخرائط المرفقة ربطا.

– الموافقة على اقتراحات مجلس الإنماء والإعمار بشأن إنشاء وتشغيل معمل تسبيخ جديد في موقع الكوستابرافا نفسه وتطوير معمل الفرز في العمروسية والكرنتينا.

– الموافقة على ضم قضاءي الشوف وعاليه إلى نطاق هذه الخطة المرحلية.

– الطلب إلى مجلس الإنماء والإعمار اتخاذ كل الإجراءات اللازمة للتقيد بما يلي:

أ – أن ينجز تطوير معمل الفرز في العمروسية والكرنتينا خلال ٩ أشهر، اعتباراً من تاريخ هذا القرار، وفي حال عدم الإنجاز، يمكن لبلدية الشوفيات أن تتقدم بمشروع إنشاء معمل إضافي للفرز في موقع الكوستابرافا.

ب – أن لا يستقبل معمل العمروسية للفرز بعد تطويره أكثر من الكميات التي يستقبلها حالياً، أي بمعدل ١٤٠٠ طن يومياً.

ت – أن لا تزيد كمية النفايات المطمورة في الكوستابرافا عن ألف طن يومياً اعتباراً من مطلع العام ٢٠١٩.

– الموافقة لبلدية الشوفيات على استخدام المساحات المردومة بعد إقفال المطمر الصحي في نشاطات لا تتعارض مع طبيعة الموقع، باستثناء المساحات المخصصة لمحطة تكرير المياه المبتدلة المبنية في الخرائط.

– تمويل الدراسات والأشغال ومهام الإشراف على التنفيذ من حصة البلديات المستفيدة من المشروع في الصندوق البلدي المستقل.

– التأكيد على الالتزام بإطلاق مناقصة لمعامل التفكك الحراري،

وذلك خلال ستة أشهر، مع تحديد المناطق.

– التأكيد على صرف الحوافز المالية للبلديات المعنية، أي المحيطة بالمطمرين.

– التأكيد على مشروع الخمسين مليون دولار الموجود حالياً في المجلس النيابي لمشاريع في المنطقة.

وفي ما يتعلق بمكب طرابلس الحالي فقد وافق مجلس الوزراء على التالي:

– استحداث مطمر صحي إلى جانب المكب الحالي وفقاً لدراسة الاستشاري المقدمة إلى مجلس الإنماء والإعمار.

– الشروع بعده فوراً إلى إقفال المكب الحالي وإعادة تأهيله وفقاً لاقتراح مجلس الإنماء والإعمار.

– تمديد العقد الحالي للتشغيل من ١-١-٢٠١٧ حتى ٣١-١٢-٢٠١٧، على سبيل التسوية.

وبذلك جاء القرار بتكليف المتعهد القديم شركة ”باتكو“ معالجة المكب وبناء حائط دعم والمطمر الصحي.

مشاريع

قمير عرض ونهرا مشاريع الوزارة في الشمال



بحث المشاريع المائية بين قمير ونهرا .

زار المدير العام للموارد المائية والكهربائية الدكتور فادي قمير يرافقه وفد من كبار موظفي الوزارة، محافظ الشمال رمزي نهرا في مكتبه في طرابلس حيث جرى عرض للمشاريع التي تعمل الوزارة على تنفيذها في محافظة الشمال، والتي تشمل إنشاء بحيرات ومشاريع مائية وكهربائية، ومنها سد المسيلحة الذي سينتهي سنة ٢٠١٩ وسيغطي مائياً مياه الشرب في منطقة البترون والكورة ساحلاً، كما تناول الحديث أهمية سد الكواشرة الذي تحتاج إليه منطقة عكار لمياه الري والشرب، ومشروع سد بلعة لمنطقة تنورين الذي سيوفر مياه الشرب للمدينة ولقضاء البترون وسطاً وجرداً.



• ضبيه - العقبيه أكبر مشروع منذ إنطلاق الورشة الإعمارية.

صدّق مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد في ١٤/١٢/٢٠١٧ تخطيط اوتوستراد الضبيه - العقبيه سعياً لانتهاء المشقات التي يتحملها العابرون على اوتوستراد جونيه - الشمال، ولحظ إنشاء إرتفاع تحت سطح بعض العقارات لزوم تنفيذ أنفاق لمرور السيارات في قضاءي المتن وكسروان ضمن محافظة جبل لبنان، بالإضافة الى إنشاء جسور تربط منطقة الضبيه عبر الجبل المحيط بنهر الكلب من خلال نفق يربطه بمنطقة جعيتا ثم بعينطورة وعين الريحاني وصولاً الى نقطة تقع مباشرة فوق الصرح البطريركي في بركي، حتى منطقة غزير، ليُصار الى ربطه بجسر فوق الوادي المطل على كازينو لبنان، ليمر تبعاً بمنطقة ادما حيث يرتبط في نهاية المطاف بأوتوستراد العقبيه، ومن المتوقع أن يستغرق تنفيذ هذا المشروع عدة سنوات، وفيما يبدو واضحاً أن حجم هذا المشروع كبير جداً قياساً الى ما نُفذ من مشاريع منذ إنطلاق الورشة الإعمارية في لبنان، يبقى السؤال هل

يكون التنفيذ وفق نظام ال B.O.T أم يأتي التنفيذ وفق ما هو معتمد لغاية اليوم عبر القروض المدعومة أو الهبات أو ...

يبدو واضحاً أن حجم هذا المشروع كبير جداً قياساً الى ما نُفذ من مشاريع منذ إنطلاق الورشة الإعمارية في لبنان، يبقى السؤال هل

إنجازات المنطقة الاقتصادية في طرابلس خلال ٢٠١٧

عموماً على تلبية حاجات المستثمرين في المنطقة الاقتصادية الخاصة.

– تقوم شركة استشارية هندسية فازت بالمناقصة العالمية التي كان قد اطلقها مجلس الانماء والاعمار بإعداد المخطط التوجيهي

للمنطقة والذي يفترض أن يكون جاهزاً في غضون عشرة اشهر ممولاً من الموازنة الخاصة للمنطقة الاقتصادية.

– يتم تحضير الملف لإطلاق مناقصة لتلزم مشروع تنفيذ آلية الشباك الموحد وإنشاء نظام تراخيص للمنطقة ووضع إطار تنظيمي بإشراف مؤسسة التمويل الدولية التابع للبنك الدولي ممولاً عبر منحة من مؤسسة التعاون الإيطالي ويتوقع انجاز هذا المشروع في نهاية العام ٢٠١٨.

– تمويل جزئي لأعمال البنية التحتية: في كانون الاول ٢٠١٧، خصص مجلس الوزراء ١٥ مليون دولار من الموازنة العامة لتمويل جزء من أعمال البنية التحتية. وتجرى المنطقة الاقتصادية حالياً مفاوضات مع البنك الدولي من أجل تأمين نحو ٤٠ مليون دولار اميركي لتمويل ما تبقى من كلفة البنية التحتية. وبشكل القرض المقدم من البنك الدولي جزءاً من برنامج قيمته ٤٠٠ مليون دولار يجري التفاوض في شأنه حالياً مع الحكومة. وسيتم توفير تمويل بناء المياني التي سيتم تأجيرها للمستأجرين المستقبليين من المطور/المشغل.



أورد تقرير نشاطات المنطقة الاقتصادية الخاصة في طرابلس وانجازاتها خلال العام ٢٠١٧، ومن أبرز النقاط التي تضمنها نشير الى ما يلي:

– إنجاز دراسة الجدوى الاقتصادية في

كانون الاول ٢٠١٧ عبر هبة مقدمة من البنك الدولي، وتضمنت الدراسة تحديداً للخيارات المتاحة أمام المنطقة الاقتصادية للاحية تطبيق شراكة مع القطاع الخاص من خلال عقد تطوير، عقد تشغيل أو عقد تطوير وتشغيل.

– تأسيس هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة في طرابلس، التي من المقرر ان تنجز في اذار ٢٠١٨، بتمويل عبر قرض من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد جرى تعيين شركة استشارية لتصميم الاجراءات والانظمة الادارية والمالية والوظيفية لعمل الهيئة ولادارة عملياتها بطريقة علمية وشفافة.

– إنجاز تقرير تحليل الثغرات بين المهارات المطلوبة للمنطقة الاقتصادية الخاصة في طرابلس والتدريب المهني والدورات الجامعية في طرابلس والشمال بصيغته النهائية في كانون الاول ٢٠١٧ عبر هبة مقدمة من برنامج الامم المتحدة الانمائي، وقد جرى بحث بالتعاون معه للنظر في فرص العمل المحتملة التي ستوفرها المنطقة الاقتصادية، وإجراء تحليل للفجوة في المهارات من أجل تقويم مدى قدرة القوى العاملة المتاحة في طرابلس والشمال



اقتراح

هل يُقر قانون إنشاء معامل للنفايات الصلبة؟

حوّل وزير الطاقة والمياه سيزار أبي خليل الى رئاسة مجلس الوزراء مسودة مشروع قانون معجل يرمي الى الإجازة للقطاع الخاص بتشبيد وإنشاء معامل لمعالجة النفايات الصلبة وتحويلها الى طاقة كهربائية وبيعها من مؤسسة كهرباء لبنان، وجاء في نصّ مشروع القانون مايلي:

المادة الأولى:

١- خلافاً لأي نص آخر، يُجاز للأشخاص المعنويين أو الطبيعيين من القطاع الخاص وبعد الإستحصال على التراخيص القانونية من وزارة الطاقة والمياه بتشبيد وإنشاء معامل لمعالجة النفايات الصلبة الناتجة عن البلدات والقرى

في الأفضية أو المحافظات بالطرق والوسائل والتكنولوجيات العصرية المتاحة كافة، ودون الإضرار بالإنسان أو البيئة وتحويلها الى طاقة كهربائية ووصلها بالشبكة على حسابها الخاص على أن تتولى مؤسسة كهرباء لبنان شراء كميات الطاقة المنتجة بسعر أدنى بخمسة عشرة بالمئة من متوسط تعرفه بيع الكهرباء التي تعتمدها. ٢- على البلديات أو إتحادات البلديات المستفيدة من معالجة هذه المعامل لنفاياتها الصلبة دفع الفارق بين سعر شراء الطاقة المنتجة المدفوع من مؤسسة كهرباء لبنان وسعرها العادل الذي يتمّ تحديده بناء على تعرفه تصدر فصلياً بقرار مشترك عن وزارات الطاقة والمياه والمالية والداخلية بالتشاور مع مؤسسة كهرباء لبنان وأصحاب المعامل المذكورة أعلاه.

٣- يمكن عند الإقتضاء، وبناء على اقتراح من وزارة الداخلية



• وزير الطاقة سيزار أبو خليل.

والبلديات الإجازة لبلدية/ بلديات أو إتحاد/ إتحادات بلدات بتشبيد وإنشاء معامل لمعالجة النفايات الصلبة وفق ما نصّ عليه البند (١) أعلاه على أن يبقى على عاتق البلديات أو إتحادات البلديات تحمل الفارق في السعر المنصوص عنه في البند (٢) أعلاه.

٤- تُفوض وزارة الطاقة والمياه بالغاء أو سحب أو تعليق أي ترخيص في حال مخالفة المرخص له الشروط التي على أساسها منح الترخيص أو في حال نتج عن تشغيل المعمل أي ضرر بالبيئة أو بصحة الإنسان ودون أن يترتب للمخالف أي تعويض.

المادة الثانية:

يُعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الأسباب الموجبة

لما كانت البلاد تعاني من تفاقم أزمة سوء إدارة ومعالجة النفايات على الأراضي اللبنانية كافة وإزدياد المخاطر الناجمة عن مطامر النفايات والأضرار التي باتت تلحقها بالمياه الجوفية وبسلامة الإنسان وبيئته ما يحتم إيجاد الحلول المناسبة والنهائية خلافاً لتلك المعتمدة حالياً والمتسمة بالطابع المؤقت.

وبما أن تشجيع القطاع الخاص لتبني فرص الإنتاج عبر النفايات (Waste to Energy) والتحقق في الطاقة الحرارية الأرضية (Geothermal Energy) قد نصت عليه الخطوة التنفيذية «ن» من المبادرة الأولى من المحور الأول من «ورقة سياسة قطاع الكهرباء» المقررة من مجلس الوزراء بالقرار رقم ١ تاريخ ٢٠١٠/٦/٢١ والتي عاد وأكد على ضرورة إستكمال تنفيذها وتطويرها وتحديثها بقراره رقم ١ تاريخ ٢٠١٧/٣/٢٧.

وبما أنه من الأجدى والأوفر إفساح المجال لمشاركة القطاع الخاص مع القطاع العام لإيجاد الحلول المناسبة لأزمة النفايات من خلال تشبيد وإنشاء معامل لمعالجة النفايات والتخلص منها، تلافياً لظورها، وتوليد الطاقة الكهربائية منها ومن ثم تسليمها الى مؤسسة كهرباء لبنان بأسعار تشجيعية تساهم في تقليص خسائرها.

وبما أنه يمكن أيضاً إتاحة الفرصة أمام البلديات و/ أو اتحاد/ اتحادات البلديات للقيام بدورها للتخلص من نفاياتها ودفع تكاليفها على أساس القاعدة العامة «الملوّث يدفع».



• تجميع النفايات الصلبة.

تطوير

إنشاء مرفأ تجاري في الناقورة



• مستقبل واعد مرفأ الناقورة .

المرفأء على الساحل السوري، لهذا فإن مرفأ الناقورة بالإضافة الى مرفأ طرابلس سيكون معبراً واعداً لعملية إعادة البناء السورية التي سيستفيد منها اللبنانيون الذين اکتوا بالنار السورية»، وأكد وزير الأشغال بأن المشروع سيأخذ في الاعتبار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وسيدعو أصحاب رؤوس الأموال والشركات المختصة للمبادرة الى الانخراط في هذا المشروع الواعد.

أعلن وزير الأشغال العامة والنقل يوسف فنيانوس في مؤتمر صحفي، نية الوزارة «إنشاء مرفأ تجاري وترانزيت في منطقة الناقورة»، ما سيوفر العديد من الوظائف التي ستجذب من ترك أرضه بالعودة اليها. وقال «ان مرفأ الناقورة سيتحول الى شريان حيوي يغذي المنطقة من الساحل الى العمق العربي مروراً بأقضية صور ومرجعيون - حاصبيا والبقاع الغربي».

وأكد ان «المرفأ سيفتح الطريق أمام تحرير الطرق الجبلية السياحية من المخاطر القاتلة للشاحنات الضخمة المتنقلة في طرقات لولبية شاقة، من مرفأ بيروت الى زهر البيدر ثم انحدارها المهلك من قمة جبل الى وادي عميق، كما ان «الطريق من الناقورة الى المصنع سيعيد للطريق في جبل لبنان طابعه السياحي والأمن، ويحرك عجلة الاقتصاد في منطقة طرفية».

وفيما اشار فنيانوس الى أن «تلزيم الرقعة التاسعة من المنطقة الاقتصادية الخالصة، يستلزم وجود قاعدة بحرية لخدمة أعمال الاستكشاف والتنقيب والاستخراج والنقل والاستخدام. قال أن الناقورة هي النقطة الأقرب الى تلك الرقعة، وان انشاء مرفأ فيها هو أكثر من ضروري». ولفت الى أن «بدء الاعمار في سوريا سيجعلها بحاجة لخدمة مرفأء أقرب الى العاصمة وجنوب سوريا من

توقيع

اتفاقيتان للمصرف الصحي وإكمال مركز العبودية



• توقيع الاتفاقيتين بين الجانبين اللبناني والكويتي.

أما الإتفاقية الثانية فهي منحة تمّ التوقيع عليها بين الصندوق الكويتي والمنظمة الدولية للهجرة ممثلاً بمدير المكتب في لبنان فوزي الزيود ومجلس الإنماء والاعمار بقيمة ١,٥ مليون دولار أميركي للاسهام في تمويل المرحلة الثانية من مشروع مركز العبودية الحدودي وتتضمن إنشاء قاعة للمغادرين وإعادة تأهيل الساحات والسياسج الخارجي والبنية التحتية للخدمات وتوفير التجهيزات والمعدات والاثاث المكثبي للمبنى الى جانب الخدمات الاستشارية لتصميم الاعمال والاشراف على تنفيذها.

وقّع رئيس مجلس الإنماء والإعمار نبيل الجسر بالنيابة عن الحكومة اللبنانية ورئيس مجلس الادارة - المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عبد الوهاب البدر عن الجانب الكويتي على اتفاقيتين، تنص الأولى على تقديم قرض بقيمة ١٥ مليون دينار كويتي بما يعادل ٥٠ مليون دولار اميركي مع فترة سماح تبلغ ٥ سنوات، لتمويل مشروع إنشاء منظومتين للمصرف الصحي في منطقة الشوف، بهدف الحفاظ على الصحة العامة وحماية البيئة في تلك المنطقة الشوف والمياه الجوفية من التلوث بسبب مياه الصرف الصحي. ويشمل المشروع إنشاء محطتين لمعالجة مياه الصرف الصحي معالجة ثلاثية، بالإضافة الى تنفيذ الاعمال المدنية والميكانيكية والكهربائية اللازمة. وتبلغ القدرة الاستيعابية لإحدى هاتين المحطتين حوالي ١٠ آلاف متر مكعب يوميا وهي مخصصة لخدمة ٧ قرى، والأخرى بقدرة إستيعابية تبلغ حوالي ٢٦ ألف متر مكعب يوميا وذلك لخدمة ١٣ قرية. كما يشمل المشروع مد خطوط النقل الرئيسية لمياه الصرف الصحي وشبكات التجميع الفرعية والوصلات المنزلية وإنشاء ثلاث محطات ضخ ومد خطين لتصريف مياه المعالجة.

وسيوفر المشروع أيضاً الخدمات الاستشارية اللازمة لإعداد التصاميم والإشراف على تنفيذ المشروع.